

تغير القيم في المجتمع الجزائري ؟

- دراسة من خلال الفتاوى -

سيدي محمد محمدي

باحث، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية (CRASC)، وهران

1. صلاة التراويح بوهران 2008 :

في رمضان 2008 انتشرت ظاهرة بوهران اختلف الأساتذة والباحثون حول تفسيرها. ككل سنة، تمتلئ المساجد بالمصلين كما يحدث في مختلف مناطق الوطن، كما أن اختيار المصلين للذهاب إلى صلاة التراويح في هذا المسجد أو ذاك يختلف حسب الأشخاص: فهناك من يفضل الذهاب إلى أقرب مسجد من منزله، وهناك من يفضل الذهاب إلى مسجد يتلو إمامه تلاوة جميلة، وآخر يختار مسجدا إمامه سريع التلاوة جدا، ورابع يختار إماما ينتمي إلى جماعته الدينية. لكن الذي لفت الانتباه هذه السنة (2008) هو تشكل مجموعتين متميزتين من المساجد، ليس بسبب عوامل الاختيار المذكورة سابقا، وإنما بسبب وجود أو عدم وجود مراوح كهربائية ومكيفات هوائية. فالذي لوحظ بوضوح هو أن المساجد التي تتوفر على هذه المراوح والمكيفات أكثر استقطابا للمصلين من المساجد التي لا تتوفر عليها وهذا بغض النظر عن موقع المسجد أو حسن تلاوة الإمام أو غير ذلك. فكيف تم إذن تفسير هذه الظاهرة في الوسط الجامعي؟

هناك من ذهب إلى أن هذه الظاهرة من أكبر دلائل التغير القيمي في المجتمع الجزائري إذ لم تعد القيمة الدينية لصلاة التراويح تحتل المرتبة الأولى، بل البحث عن الراحة والجو المريح كقيم دنيوية هو ما أصبح هاجس المصلين، أي أصبح للدنيوي المكانة المركزية في المجال الديني (صلاة التراويح في رمضان). لكن هناك فريقا آخر رأى أن هذه الظاهرة لا تكفي للدلالة على تغير قيمي كبير في المجتمع الجزائري، فالؤشر الأساسي ليس إعادة توزيع المصلين على المساجد حسب تكنولوجيا التكييف الموجودة فيها، بل هو ثبات ظاهرة زيادة عدد المصلين خلال شهر رمضان، سواء تزامن مع فصل الحر أو مع فصل البرد.

كما نرى هنا، نحن أمام نظرتين مختلفتين لنفس الظاهرة، إحداها تستدل بما على حدوث تغير اجتماعي قيمى والأخرى لا تعتبرها كذلك.

2. تفسيرات نظرية للتغير الاجتماعي

في الحقيقة الاختلاف حول عوامل التغير الاجتماعي ليس جديدا في علم الاجتماع، هناك عدة نظريات تتصادم حول ذلك. فمثلا يميز برنار فالاد¹ بين العوامل المادية-البنوية والعوامل الثقافية-القيمية: في المجموعة الأولى يورد مثلا تركيز إميل دوركايم على العامل الديمغرافي كعامل محدد للتغير الاجتماعي (كلما زاد عدد السكان، زاد تقسيم العمل)، أو كارل ماركس الذي يعطي أولوية هذا الدور للبنية التحتية، حتى ولو أن فريديريك إنجلز أوضح فيما بعد إمكانية التأثير المتبادل للبنيتين التحتية و الفوقية مع بقاء دور البنية التحتية في المستوى الأخير. أما المجموعة الثانية فنجد فيها فرضية ماكس فيبر الشهيرة حول علاقة بعض القيم الدينية (البروتستانية-الكالفينية) بنوع من السلوك الاقتصادي (الرأسمالي)، كما نجد فرضية تيودور أدورنو حول تحديد إيديولوجية معينة (الشمولية) لنمط معين من الشخصية (الشخصية التسلطية).

انطلاقا من هذا التصنيف نجد أن التفسيرات المقدمة سابقا تندرج ضمن إطار المجموعة الثانية من العوامل إذ يقع الاختلاف حول حدوث تغير قيمى أو عدم حدوثه من أجل تفسير سلوك المصلين في شهر رمضان، ولم يقدم مثلا زيادة عدد السكان أو التقدم التكنولوجي كعوامل مفسرة.

3. فرضية العلمنة و الفرضية الدينية

المسألة إذن في إطار هذه المقاربة هي مسألة قيمة بالدرجة الأولى وليست ديمغرافية أو تكنولوجية، والاختلاف الأساسي خلف الظاهرة المذكورة سابقا يقع بين فرضيتين متعاكستين حول القيم الغالبة في المجتمع الجزائري اليوم: فرضية العلمنة و الفرضية الدينية.

بالنسبة لفرضية العلمنة فهي تقرر أن الاتجاه العام لسلوكات الأفراد في المجتمع الجزائري غير محدد بالاعتبارات الدينية بل بقيم دنيوية مما يعطي للرابط الاجتماعي طابعا علمانيا. مثلا، يلاحظ مختصون جزائريون، على غرار باحثين آخرين، « (...) عملا علمانيا للا شعور الجمعي، آليات عالمية ودائمة للحركة [الدنيوية] العادية، حس عملي بعيد عن الرسالة [الدينية]، و علمنة مادية،

¹ Bernard VALADE, « Changement social », in Raymond BOUDON (dir.), *Traité de sociologie*, PUF, Paris, 1992, pp. 313-349.

فردية ولا دينية للمجتمعات المسلمة، ومنها الجزائر². كما نرى استعملت هنا عبارات قاطعة للدلالة على طبيعة الرابط الاجتماعي اليوم و على نوعية القيم السائدة، كما أن هناك الكثير من الشواهد أو المعطيات التي تدعم هذه الفرضية، من قضايا الفساد الكبرى في الساحة الوطنية، إلى الحوادث الصغرى على المستوى المحلي (القرية، "الحومة"، إلخ)، إلى السلوك الفردي المحض من أجل مصلحة فردية دنيوية محضة.

على الطرف النقيض، إن لم تذهب الفرضية الدينية إلى تقرير مركزية القيم الدينية في تحديد الرابط الاجتماعي بين الجزائريين، فهي تؤكد على الأقل على ثقل هذه القيم وحضورها بشكل أو بآخر في مختلف مجالات الحياة اليومية، من الأسرة إلى التعليم إلى السياسة بل حتى في مجال البحث العلمي نفسه³. صحيح أن تجليات الدين مختلفة حسب الفترات التاريخية، سواء على مستوى الفكر الديني أو على مستوى ظهور فاعلين دينيين مختلفين و قوى دينية جديدة -نسبيا-، لكن الأساسي حسب هذه الفرضية هو أهمية البعد الديني للرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ويكفي للتأكد من ذلك قراءة فصول من التاريخ الجزائري و زيارة منطقة ما من مناطق الوطن لمعاينة حضور الدين في الحياة اليومية للجزائريين مثل بقية المجتمعات المغاربية و الإسلامية الأخرى. أما من أجل أخذ فكرة أعمق فيمكن الرجوع إلى أعمال المختصين في العلوم الاجتماعية⁴.

4. نقد إستيمولوجي

من الناحية المنهجية نحن نرى أن هذين الفرضيتين ليستا فرضيتين بالمعنى الدقيق -إذا جاز التعبير- من جهة، كما أنهما من جهة أخرى لا تندرجان في إطار "المنهجية العلمية" وإنما في إطار "منهجية الإقناع". فبالنسبة للتطابق مع تعريف الفرضية، نعرف أن هذه الأخيرة هي بناء عقلي تصوري حول ظاهرة معينة يحاول تفسيرها وحتى التنبؤ بحدوثها في المستقبل، كما أن من خصائصها قابلية التحقق من صدقها من خلال مقابلتها بمعطيات الواقع⁵. هذه الشروط غير متوفرة -فيما نرى- في

Belakhdar MEZOUAR, *Religion et lien social en Algérie*, Thèse, Département de sociologie, Université de Tlemcen, 2005, pp.16-20.

³ Mohamed Brahim SALHI, « L'anthropologie et les sciences sociales en Algérie : éléments pour un débat », in Nouria BENGHABRIT-REMAOUN & Mustapha HADDAB (dirs.), *Algérie 50 ans après : Etats des savoirs en sciences sociales et humaines 1954-2004*, Actes de Symposium 2004, ed. CRASC, Oran, 2008, pp. 85-89.

⁴ Sossie ANDEZIAN, « Sciences sociales et religion en Algérie », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1993, pp. 381-395.

⁵ Maurice ANGERS, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines* (1996), Casbah ed., Alger, 1997, pp. 102-103.

الفرضيتين السابقتين : فكلاهما لا تقدمان تفسيراً للظاهرة التي تدرساها، بالتفسير نقصد ربط هذه الظاهرة بظواهر اجتماعية أخرى. فرضية العلمنة لا تقدم تفسيراً لضعف أثر الدين في سلوك الأفراد بل "تقرر" هذا الضعف فقط؛ أما الفرضية الدينية فهي أيضاً لا تقدم تفسيراً لاستمرار أثر الدين في سلوك الأفراد أو زيادة هذا الأثر بل "تقرر" ذلك فقط كالفرضية السابقة. أما من حيث قابلية التحقق، وبما أنهما "تقرران" ما هي عليه الظاهرة المراد دراستها، فإن شرط إمكانية التحقق غير وارد بالمرّة لأنهما تسلمان بصدق ما تطرحانه بشكل قبلي، أي قبل التحقيقات الملموسة، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول علمية هذين الفرضيتين.

في الحقيقة، وكما يتوقع السامع أو القارئ، نحن لا نرى أنهما تدرجان في إطار المنهجية العلمية بل في إطار "منهجية الإقناع". فكما هو معلوم تتخذ البحوث في العلوم الإنسانية مسارين اثنين : إما -كمسار استنتاجي- بناء نموذج نظري (أو فرضية) يحاول حل مشكلة ما و التحقق من صدقه بتحقيق أمبريقي، ثم في الأخير مناقشة صلاحية هذا النموذج⁶؛ وإما -كمسار استقرائي- الانطلاق من مشكلة و القيام بتحقيق أمبريقي لجمع المعطيات التي تتعلق بهذه المشكلة ثم في الأخير محاولة بناء نموذج نظري على أساس هذه المعطيات⁷. نحن نرى أن ما قدم سابقاً لا ينطبق لا مع المسار الأول ولا مع المسار الثاني وبالتالي لا ينطبق عليه تسمية "فرضية" بل "أطروحة". هذه الأخيرة تنتمي إلى منهجية الإقناع التي تقضي بتقدم "أطروحة" في البدء يراد إقناع جمهور ما بها، ومن أجل ذلك تدعم بمجموعة من "الحجج" في صورة معطيات منتقاة بدقة⁸. وغير خاف أن ما سميناه في السابق بـ "فرضية العلمنة" و "الفرضية الدينية" هما في الواقع "أطروحة العلمنة" و "الأطروحة الدينية".

⁶ Raymond QUIVY & Luc Van CAMPENHOUD, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Dunod, Paris, 1995.

⁷ Anselm STRAUSS & Barney G. GLASER, *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*, Aldine - Chicago & Weidenfeld and Nicholson - London, 1967.

⁸ Jean-Louis DUMORTIER, *Persuader : cours d'initiation à la rhétorique*, ed. LABOR, Bruxelles, 1986, pp. 73-82

جدول 1-: المنهجية العلمية و منهجية الإقناع

منهجية الإقناع	المنهجية العلمية	
	المسار الاستقرائي	المسار الاستنتاجي
1- أطروحة ↓ 2- تقديم حجج (انتقاء معطيات)	1- المشكلة ↓ 2- تحقيق أمبريقي ↓ 3- بناء نموذج نظري	1- المشكلة ↓ 2- بناء نموذج نظري ↓ 3- تحقيق أمبريقي ↓ 4- مناقشة النموذج النظري

5. تحقيق من خلال الفتاوى

من أجل المساهمة في دراسة مشكلة التغير القيمي في الجزائر قمنا باتباع المسار الاستقرائي من المنهجية العلمية (أنظر الجدول 1-). لقد حللنا مجموعة من الأسئلة التي طرحت في ركن "فتاوى" في جريدة "الخبر" اليومية من أكتوبر 2003 إلى نوفمبر 2004 (497 سؤالاً) للتعرف على المواضيع التي حازت اهتمام المستفتين. لقد كانت طريقة تكوين فئات المواضيع استقرائية، أي تم وضعها تدريجياً كلما تقدمنا في تحليل الأسئلة إلى أن اتخذت شكلها النهائي. أما الهدف من هذا التحقيق فهو بناء نموذج نظري (أو مجموعة فرضيات) حول التغير القيمي في الأخير مع كل التحفظات التي نضعها حول هذا العمل مثل فترة جمع الفتاوى ومدى تمثيل الاتجاهات المستخرجة من التحقيق للاتجاهات الفعلية في المجتمع. و لكن هنا بالذات تتجلى خصائص الفرضية: أنها محاولة تفسيرية وأنها قابلة للتحقق البعدي.

يصنف الجدول-2- مواضيع أسئلة المستفتين:

جدول-2-: توزيع مواضيع الأسئلة

النسبة	التكرار	مواضيع الأسئلة
7	35	عقيدة
51,4	255	شعائر
22	109	أسرة
5,2	26	اقتصاد
5	25	غذاء و لباس
3,4	17	وفاة
6	30	متفرقات
100	497	المجموع

كما يبدو واضحا من الجدول، تحوز الشعائر النسبة الأكبر من اهتمام المستفتين (51,4%) تليها القضايا المتعلقة بالأسرة (22%)، بينما تتراوح نسبة بقية المواضيع بين 3% و 7% . لكن الاهتمام بالشعائر ليس متجانسا بل متفاوت من شعيرة دينية لأخرى. فكما نرى في الجدول-3- تحوز شعائر الطهارة والصلاة والصوم 87,6% من اهتمام المستفتين بينما لا يحوز الحج والزكاة سوى 12,4% .

جدول-3- : توزيع أسئلة الشعائر

النسبة	التكرار	الشعائر
11,8	30	طهارة
20,8	53	صلاة
55	140	صوم
9,4	24	زكاة

3	8	حج
100	255	المجموع

هذه المعطيات تدفعنا للتساؤل ليس فقط عن الحياة الدينية للجزائريين، بل أيضا عن النظام التربوي الجزائري. ففي دراسة سابقة حول مضمون كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الابتدائية (في نظام المدرسة الأساسية السابقة)⁹، توصلنا إلى تشكيل الجدول التالي:

جدول-4-: توزيع مواضيع كتب التربية الإسلامية

في المدرسة الأساسية السابقة

النسبة	التكرار	المواضيع
25,93	69	عقيدة
13,9	37	شعائر
48,12	128	أخلاق
12,03	32	تاريخ
100	266	المجموع

مقابلة نسب هذا الجدول بنسب الجدول-2- نلاحظ النسبة الضعيفة لموضوع العقيدة في أسئلة مستفتي الجريدة (7%) و المكانة المهمة لهذا الموضوع بالذات في كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الابتدائية (26%). لكن بالعكس نلاحظ ضعف نسبة موضوع الشعائر في هذه الكتب (14%) و نسبته الكبيرة في أسئلة المستفتين (51,4%). من جهة أخرى نلاحظ النسبة الكبيرة للمواضيع الأخلاقية في الكتب المدرسية (48%) والنسبة الكبيرة للمواضيع الأسرية في أسئلة المستفتين (22%)، مما يدفع إلى افتراض علاقة بين النسبتين.

لكن تحليلا أدق للأسئلة حول الأسرة يبين لنا تفاوتات في اهتمامات المستفتين حسب مجالات الحياة الأسرية :

Sidi Mohammed MOHAMMEDI, «Le manuel scolaire en Algérie: identité et interculturalité», communication au X^{ème} Congrès International de l'Association Internationale de Recherche Interculturelle. Alger-Palais des Nations, 2-6 Mai 2005.

جدول-5- : توزيع أسئلة فتاوى الأسرة

النسبة	التكرار	مخالات الحياة الأسرية
4,6	5	تربية الأطفال
9,2	10	علاقات قبل الزواج
26,6	29	زواج
18,3	20	علاقات زوجية
15,6	17	علاقات أسرية
22	24	طلاق
3,7	4	ميراث
100	109	المجموع

إن الذي لفت انتباهنا أولا في هذا الجدول ضعف النسبة المتعلقة بتربية الأطفال (4,6%). هل يمكننا اعتبارها مؤشرا قويا على مكانة الطفل في سلم أولويات المستفتين؟ هذا ما يمكننا افتراضه إذا ما عرفنا أن موضوع الزواج يحتل قمة هذا السلم (26,6%) يليه الطلاق (22%). بل يمكننا القول بأن العلاقات المتمحورة حول الزواج (علاقات قبل الزواج، زواج، علاقات زوجية) تحوز أغلب اهتمامات المستفتين (حوالي 54%). انطلاقا من هاتين الملاحظتين حول تربية الأطفال والعلاقات المتمحورة حول الزواج، يمكننا افتراض وجود تراتب لأهمية نوعين من العلاقات الاجتماعية عند المستفتين: العلاقة بين الجنسين أهم من العلاقة بين الأجيال، و يدعم ذلك أن المفتي نفسه يولي الاهتمام الأكبر للعلاقات المتمحورة حول الزواج استنادا إلى تنوع الأدلة التي يوردها في الفتاوى حول هذه العلاقات (حوالي 66%)، انظر الجدول-6- وأيضا الملحق -1-

جدول-6:- توزيع أدلة الفتاوى حسب مجالات الحياة الأسرية

مجموع	موت	طلاق	علاقات أسرية	علاقات زوجية	زواج	علاقات قبل الزواج	تربية الأطفال	مجالات الحياة الأسرية الأدلة
21	1	5	4	4	7	0	0	قرآن
23	1	5	7	4	3	3	0	سنة
8	1	2	0	1	1	0	3	عمل السلف
35	1	6	3	8	11	4	2	أكثر من دليل
22	0	6	3	3	7	3	0	لا دليل
109	4	24	17	20	29	10	5	المجموع

6. محاولة نظرية

أ- تحليل من منظور منهجية الإقناع:

كما بينا أعلاه، يتم في إطار هذه المنهجية انتقاء المعطيات من أجل دعم الأطروحة المراد الدفاع عنها وإقناع الجمهور بها، وهذا ما يمكن فعله بمعطيات هذا التحقيق حول الفتاوى.

فمن جهة، يمكن دعم أطروحة العلمنة ببعض معطيات التحقيق. فمثلا الاهتمام الكبير للمستفتين بالجانب الشعائري (الظاهري) للدين على حساب الجانب الإعتقادي، وهذا رغم مجهودات المدرسة في تدريس هذا الأخير. وثانيا ضعف الاهتمام بالعبادات "المكلفة اقتصاديا" كالحج والزكاة مؤشر على عقلنة اقتصادية-دنيوية في المجال الديني نفسه. أخيرا، في المجال الأسري، الاهتمام بالعلاقات بين الجنسين أكثر من الاهتمام بتربية الأطفال رغم أن المدرسة تركز على التربية الأخلاقية للأطفال. كل هذه المؤشرات تذهب في اتجاه أطروحة العلمنة.

من جهة أخرى، يمكن أيضا للأطروحة الدينية أن تجد ما يدعمها في معطيات التحقيق. فالاهتمام كان بكل العبادات ولو بنسب متفاوتة، وهذا التفاوت يرجع إلى أن بعض العبادات مرتبطة باستطاعة المؤمن، أي بقدراته المالية، وليس باختباره الشخصي لتجاهلها إذ بديهي أن لا يستطيع

الجميع الذهاب للحج أو دفع الزكاة. كما أنه إذا جمعنا، في الجدول -2-، نسب مواضيع العقيدة والشعائر (58,4%) و مواضيع الأسرة، الاقتصاد، الغذاء واللباس (2,2%) فإننا نلاحظ بوضوح الاهتمام بالمجال الديني أكثر من الاهتمام بالمجال الدنيوي.

طبعاً الجدال بين أتباع أطروحة العلمنة وأتباع الأطروحة الدينية لا ينتهي ما دام يستعملان نفس المنهجية، منهجية الإقناع، كما أن الاختلاف بينهما ليس في روح الاستدلال، لأنه واحد بالنسبة للطرفين، بل في دقة صياغة الأطروحة ونوعية المعطيات المقدمة لدعمها وأصالتها من الناحية الفكرية، وفي درجة دعم القوى السياسية من الناحية الاجتماعية. ومعلوم أن تحليلاً سوسيولوجياً للمعطيات لا يتطلب فقط نوعاً من الحياد الأكسولوجي في المجال السياسي، بل أيضاً قطيعة إبستمولوجية مع منهجية الإقناع الإيديولوجية.

ب- فرضية التغير الاجتماعي القطاعي :

تبعاً للمسار الاستقرائي الذي اخترناه للبحث سنقوم في البداية بطرح مجموعة من الفرضيات الجزئية انطلاقاً من معطيات التحقيق حول الفتاوى وذلك من أجل صياغة فرضية عامة حول التغير القيمي في المجتمع الجزائري، لنصل في الأخير إلى تحديد بعض مؤشرات التغير الجوهري للقيم في المستقبل.

يمكننا إذن تقديم الفرضيات الجزئية التالية :

- التوجه بالأسئلة إلى المفتي لمعرفة الحكم الديني حول مواضيع هم المستفتين، سواء كانت هذه المواضيع دينية أو دنيوية، يدل على أن الدين لا زال عنصراً أساسياً في النسق القيمي.
- في المجال الديني، الاهتمام بفئة من العبادات (الطهارة، الصلاة، الصوم) أكثر من فئة أخرى (الحج، الزكاة) لا يدل على تغير في النسق القيمي للمجتمع الجزائري بل على التراتب الاجتماعي لهذا الأخير باعتبار أن الفئة الثانية تتطلب مستوى اقتصادياً مرتفعاً، أي لا تمس موضوعياً الأغلبية، عكس الفئة الأولى.
- في المجال الأسري، الاهتمام بالعلاقات المتمحورة حول الزواج (قبل الزواج، زواج وعلاقات زوجية) يعبر أيضاً عن اتجاهات قارة للنسق القيمي، فمؤسسة الزواج مؤسسة مركزية في الثقافة الجزائرية وتواصل الاهتمام بها يدل على استمرارية هذه المركزية.

• طرح العلاقات المتمحورة حول الزواج كموضوع للتساؤل لا يعبر عن تغير جوهرى في النسق القيمي: فإذا لم تكن هذه العلاقات موضع تساؤل في الماضي باعتبار أن كلا من الرجل و المرأة كانا يمثلان للمعايير و العادات السائدة؛ فقد طرحت هذه العلاقات للتساؤل من وجهة نظر الدين، أي أن التساؤل كان داخل الإطار الديني و ليس حول هذا الإطار نفسه.

• الاهتمام الضعيف بمسألة تربية الأطفال لا يكفي للدلالة على تغير قيمي استنادا فقط إلى معطيات هذا التحقيق، ففي تحقيق سابق¹⁰ تم رصد نفس الاتجاهات التربوية للعائلة الكبيرة التقليدية داخل الأسر النووية الجديدة؛ أي، بجمع نتائج التحقيقين، هناك اتجاهات متعاكسة حول تربية الأطفال، و ليس تغيرا كليا لهذه الاتجاهات.

هذه الفرضيات الجزئية تسمح لنا بصياغة فرضية عامة حول مشكلة التغير القيمي في المجتمع الجزائري مفادها أن « هذا التغير ليس تغيرا كلفيا، جوهريا، أي الانتقال من نسق قيمي إلى نسق قيمي آخر مغاير تماما؛ بل هو تغير جزئي، قطاعي، داخل نفس النسق، وأن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة يتمثل في تأثير عاملين اثنين: العامل الديني و العامل الأسري ».

هذه الفرضية تسمح لنا بصياغة مؤشرات ملموسة التي إن رصدت يمكننا حينها الحديث عن تغير قيمي جوهرى في المجتمع الجزائري. ففي المجال الديني يمكننا التحقيق حول العبادات " ذات المعامل الاقتصادي الضعيف" (طهارة، صلاة، صوم) إذ أن انخفاضها حادا في ممارستها و في الاهتمام بها يدل على تغير كلفى في المجال الديني. أما في المجال الأسرى فيمكننا التحقيق حول مؤسسة الزواج و شروطه إذ أن تغيرا في طريقة " عقد الزواج - و ليس في طريقة "التعارف" من أجل الزواج - يعتبر مؤشرا مباشرا لتغير جوهرى في المجال الأسرى. كذلك يمكن التحقيق حول نماذج التربية الأسرية للأطفال إذ أن انتشار نموذج الاستقالة الوالدية يدل على تغير فعلى في الحياة الأسرية الجزائرية.

الفكرة المطروحة هنا هي أنه، من أجل دراسة التغير القيمي في المجتمع الجزائري، يجب التركيز على دراسة المجال الديني و المجال الأسرى و رصد التغيرات التي تحدث فيهما بالتحقيق الميداني حول مؤشرات ملموسة و دقيقة، و متابعة هذه التحقيقات في المستقبل بعيدا عن التأثيرات السياسية

¹⁰ Sidi Mohammed MOHAMMEDI, « De l'éducation familiale en Algérie », communication au Colloque national sur la famille et l'éducation, Alger, 28-29/06/2008.

والإيديولوجية الظرفية وهذا ما يتطلب الحذر من الوقوع في شبك منهجية الإقناع، كما يتطلب تضافر الجهود بين أجيال علماء الاجتماع في الجزائر للاستفادة من خبرة الرواد ونشاط الشباب.

ملاحق

ملحق 1-: عينة من الفتاوى حول العلاقات المتمحورة حول الزواج

• العلاقات العاطفية قبل الزواج: يقول الله تعالى: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم»، وقال: «و قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن»، وقال رسول الله (ص): «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم، ولا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم»؛ فهذه الأدلة وغيرها تدل على تحريم العلاقات التي تكون بين الذكور والإناث، إلا أن يربط بين الفتاة والشاب عقد شرعي، فلا بأس أن يتحدثا مع بعضهما بوجود محرم الفتاة طبعاً، درءاً للمفاسد التي قد تنجر من الخلوة والاختلاط. [2004/1/1]

• خاتم الخطوبة : إن كنت ستلبسه لها قبل إجراء العقد الشرعي فلا يجوز لأنها أجنبية عليك وتحرم عليك نفسها، أما إذا كان بعد العقد الشرعي فيجوز أن تهديه لها، فمن شأن ذلك أن يحقق قول النبي (ص): «تهادوا تحابوا». أما ما يفعله الناس اليوم من إلباس الخاطب الخاتم لخطيبته أمام النساء الأجانب، وتقبيله لها أمامهن ووضع الحلوى في فمها والعكس، فهو لا يجوز وهو ليس من عادة المسلمين في أي عصر. [2003/11/16]

• الخروج مع الخطيبة: لا يجوز له أن يخرج معها في رمضان ولا في غيره إلا مع وجود محرم لها، لأنه أجنبي عنها حتى يتم العقد الشرعي بينهما، والعلاقة التي تربط بينهما هي مجرد وعد بالزواج وليست زواجا، وقد تساهل الأولياء والشباب في هذا وصار الخاطب يخرج مع خطيبته ويتحدث معها في الهاتف، وقد يكون بينهما ما لا يجوز إلا بين الرجل وزوجته، والمشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي نسمع عنها هي نتيجة تلك العلاقات غير المهذبة وغير المقيدة بالشرع. [2004/10/24]

• حفل الزفاف : التصوير بالكاميرا فيديو في الأعراس لا يجوز لما فيها من مفاسد كبيرة وخطيرة، فالنساء في الأعراس لا يرتدين الحجاب الشرعي ويكن

متزينات، وتصويرهن بالكاميرا ليراها الرجال والنساء حرام وغش لأزواجهن الذين لا يعلمون بالأمر، ولو علموا لما أذنوا لمن بحضور ذلك العرس. [2003/11/4]

● العلاقة بين الزوجين : النفقة واجبة على الزوج، فعليه أن يوفر لزوجه ما تحتاج من طعام ومسكن وخدمة و دواء، وإن كانت غنية، فالشارع ما أوجب هذه النفقة على الزوج لزوجه إلا لكون الزوجة بمقتضى عقد الزواج مقصورة على زوجها ومحبوسة لحقه لاستدامة الاستمتاع بها، ويجب عليها طاعته والقرار في بيته وتدير منزله وحضانة الأطفال، وعليه نظير ذلك أن يقوم بكفالتها والإنفاق عليها. [2003/11/11]

● المال في الحياة الزوجية: لا يجوز للرجل أن يتصرف في مال زوجته إلا برضاها، لأنه ملك لها تتصرف كما تشاء فيه هي إن كانت عاقلة رشيدة ولذلك جاز للزوجة أن تصدق على زوجها كما جاز لها أن تعطي زكاة مالها لزوجها إن كان على وصف من أوصاف مصاريف الزكاة [2004/4/22]. إن الإسلام أعطى الزوجة حق التملك والتصرف في أموالها مثل الرجل متى توفرت فيها شروط كالعقل وغيره [2004/8/5].

● لا يجوز للمرأة أن تأخذ من مال زوجها أو أن تتصرف فيه دون علمه إلا إذا كان شحيحا بخيلا (...)، فإن كان الزوج بخيلا لا يشتري اللباس والأكل والدواء لزوجه وأولاده فيجوز للزوجة في هذه الحالة أن تأخذ من مال زوجها دون علمه بالمعروف أي دون إسراف. [2004/10/11]

● العنف الزوجي: إن المرأة ضعيفة، أسيرة وهي أمانة لدى الرجل، ويجب عليه أن يكرمها وأن يؤدي حقوقها المادية والمعنوية، وإن ظلمها فإنه سيلقى جزاءه عند الله سبحانه وتعالى (...). والظلم محرم في شريعتنا، فقد حرمه الله على نفسه وجعله محرما بين العباد (...). ثم إن الطلاق آخر سبيل يلجأ إليه الزوج في حل مشاكله الزوجية، ومن المؤسف أن نجد الطلاق أول كلمة يتلفظ بها الأزواج حينما تغضبهم زوجاتهم لأتفه الأسباب وأحقر الأمور في زماننا هذا، فعلى

الأزواج أن يتصفوا بالحكمة والهدوء في تعاملهم مع الأهل، فما جعلت القوامة للرجل إلا لتلك الصفات. [2004/8/19]

ملحق-2:- ثبت بأهم المفاهيم الواردة في المداخلة

Mœurs	أخلاق
:	أطروحة :
Thèse de	Thèse
Thèse	أطروحة العلمنة
Enquête empirique	sécularisation
Stratification	الأطروحة الدينية
:	religieuse
Changement	تحقيق أميريقي
hangement social	تراتب اجتماعي
Changement de valeurs	sociale
Changement	تغير اجتماعي قطاعي
Changement	sectoriel
Explication	تغير قيمي
Argument (s)	تغير جزئي
Neutralité axiologique	partiel
Rites	تغير كيمي - جوهري
Phénomène	qualitatif-essentiel
Facteur (s):	تفسير
	حجة- حجج
	حياد أكسيولوجي
	شعائر
	ظاهرة
	عامل-عوامل:

Facteur familial	عامل أسري
Facteur religieux	عامل ديني
teurs culturels-	عوامل ثقافية-قيمة
	normatifs
Facteurs matériels-	عوامل مادية-بنوية
	structurels
Dogme	عقيدة
Jugement religieux	فتوى
Hypothèse :	فرضية:
Hypothèse partielle	فرضية جزئية
Hypothèse générale	فرضية عامة
fiabilité (d'une	قابلية التحقق (للفرضية)
	hypothèse)
Rupture épistémologique	قطيعة إبستمولوجية
Valeurs	قيم
Institution de	مؤسسة الزواج
	mariage
Processus de recherche:	مسار البحث:
Processus inductif	مسار استقرائي
Processus déductif	مسار استنتاجي
Problème	مشكلة
Données	معطيات
Méthodologie:	منهجية:
Méthodologie de la	منهجية الإقناع
	persuasion
Méthodologie	منهجية علمية
	scientifique

Système de

نسق قيمي

valeurs نظرية

Théorie

Modèle éducatif

نموذج تربوي

Modèle théorique

نموذج نظري

المراجع

Bernard VALADE, « Changement social », in Raymond BOUDON (dir.), *Traité de sociologie*, PUF, Paris, 1992, pp. 313-349.

Belakhdar MEZOUAR, *Religion et lien social en Algérie*, Thèse, Département de sociologie, Université de Tlemcen, 2005, pp.16-20.

¹ Mohamed Brahim SALHI, « L'anthropologie et les sciences sociales en Algérie : éléments pour un débat », in Nouria BENGHABRIT-REMAOUN & Mustapha HADDAB (dirs.), *Algérie 50 ans après : Etats des savoirs en sciences sociales et humaines 1954-2004*, Actes de Symposium 2004, ed. CRASC, Oran, 2008, pp. 85-89.

¹ Sossie ANDEZIAN, « Sciences sociales et religion en Algérie », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1993, pp. 381-395.

¹ Maurice ANGERS, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines* (1996), Casbah ed., Alger, 1997, pp. 102-103.

Raymond QUIVY & Luc Van CAMPENHOUD, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Dunod, Paris, 1995.

Anselm STRAUSS & Barney G. GLASER, *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*, Aldine - Chicago & Weidenfeld and Nicholson - London, 1967.

¹ Jean-Louis DUMORTIER, *Persuader : cours d'initiation à la rhétorique*, ed. LABOR, Bruxelles, 1986, pp. 73-82

Sidi Mohammed MOHAMMEDI, «Le manuel scolaire en Algérie : identité et interculturalité », communication au X^{ème} Congrès International de l'Association Internationale de Recherche Interculturelle. Alger-Palais des Nations, 2-6 Mai 2005.